Issue 6173-6174 Saturday-Sunday 20-21/10/2018
الزمان – السنة الحادية والعشرون العدد 6173-6174 السبت-الاحد 12 من صفر 1440 هـ 20-21 من تشرين الاول (اكتوبر) 2018م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21. UK

فك التشفير

العبادي الذي ظلمه الأقربون

أ.د. ياس خضير البياتي
الامارات

سأقول منذ البداية، لفك الاشتباك وسوء الفهم والتفسير، أنني لست من رجال العملية السياسية، ولا من مروجيها، لأنها ولدت منذ البداية معوقة بدستور ملغوم، ومحاصصة طائفية مريضة، وبأجندات أجنبية، وبثقل مليء بالحقد والضغينة، وبروح الانتقام، وبهوس المال والسلطة والجاه، بدليل ان العراق فقد القدرة منذ الاحتلال ولحد الان ،على بناء تجربة جديدة ،ونموذج مبتكر للحياة العراقية ،ولم يقدم للعالم سوى تجربة مخزية في النظام السياسي يقوم على المحاصصة ،ونموذج اقتصادي واستثماري قائم على السرقة والفساد ،ورفع منسوب الفقر ،وتهديم ما تبقى من الاقتصاد العراقي ،حتى دخلنا في آخر التصنيفات العالمية من حيث الفقر والمعيشة والأمن والنظافة والشفافية ،لننتظر المزيد منها في قابل الأيام !

وعندما أقول هذا الكلام، ليس هو تشف لما يحدث للعراق، الذي لطالما انتمينا وأحببنا وافتخرنا بكل ما فيه، انما هو حزن على وطن لا يستحق هذا التنكيل به، وبقاماته وحضارته وعباده، هذا العراق الطارئ الذي صار يختطف أبناءه ويسترقهم ويبيعهم في سوق النخاسة، العراق الذي استوطنته جيوش من الهمج تدمر وتفجر وتقتل، حتى أتذكر قول الشاعر (في عيوني دمعتان، دمعة أطوي بها ذُلَّ المكان، ودمعة أخرى لأحزان الزمان).

مغاليق للخير

وعندما نتحدث عن واقع العراق، فأننا نتحدث عن سياسيي البلد، فقد علمتنا الحياة وتجاربها، مثلما قال قائد سياسي، ان المسؤولين نوعان. النوع الأول هم مفاتيح الخير. يحبون خدمة الناس. سعادتهم في تسهيل حياة البشر. وقيمتهم فيما يعطونه ويقدمونه. وإنجازهم الحقيقي في تغيير الحياة للأفضل. يفتحون الأبواب، ويقدمون الحلول. ويسعون دائماً لمنفعة الناس، والنوع الثاني مغاليق للخير. يصعّبون اليسير. ويقلّلون الكثير. ويقترحون من الإجراءات ما يجعل حياة البشر أكثر مشقة. سعادتهم في احتياج الناس لهم، ووقوفهم بأبوابهم وعلى مكاتبهم. ومن سوء حظ العراق انه فاز بالنوع الثاني الذي غلق منافذ الحياة، وابتكر أنواع أساليب القمع والقتل، وتفنن بأثارة الطائفية، وأساليب فنون النهب والسرقة، وضياع الأرض، وابتكار قتل الحياة والحرية، حتى أصبح السياسي العراقي ماركة مسجلة للضحك والاستهجان، ومضرب الامثال في التخلف، ولصوصية المال.

ومن الظلم، ونكران الحقيقة، أن نجعل الجميع في سلة واحدة، لكن اكثرهم يمتهنون السياسة صدفة، ويناضلون في حلبة صراع المال، والصفقات والجاه، بل أنهم من مدرسة (انهب... ثم أنهب، حتى يصدقك الناس)، وهم من براعة التمثيل والادعاء، يتكلمون عن الديمقراطية والفساد ومظلومية الناس، حتى نكتشف بعد وصولهم للسلطة، انهم من جنس آخر، وفصيلة أخرى، ومعدن مصدأ بأكسيد الحديد ،تقول الحكمة القديمة: (إذا أردتَ أن تعرف إنساناً فامنحهُ سُلطة)، وهم بعد أن تمكّنوا، لم يألوا جهداً في إيذاء مَنْ حولهم، أو محاولة اختلاق هالة قداسة تحيط بهم، وبأنهم لم يصلوا لهذا المكان إلا لأنهم يفوقون غيرهم، ولا بد أن يُعامَلوا بطريقة مغايرة للبقية، وأن يعي البقية أنهم أقل منهم، وإنْ تجرأوا على مخالفة ذلك فالويل لهم، فمغاليق الخير لهم طرقٌ في الإيذاء، يخجل منها حتى الأبالسة كما يقولون .لكن هناك قلة من يريد عمل الخير لبلده، لكنهم محاصرون بتسونامي السياسيين أصحاب الاجندات المريضة .لأن وظيفة السياسي تسهيل حياة الشعوب، وحل الأزمات بدلاً من افتعالها وبناء المنجزات بدلاً من هدمها! **قصة العبادي**

فما هي قصة حيدر العبادي الذي وضعت امامه حواجز الاقربين لعدم الوصول للولاية الثانية، وهو القائل بان لديه الكثير في نفسه ليقوله في المستقبل؟ سأكون شجاعا من اجل الحقيقة، وانصاف الرجل، رغم انها تستفز الكثير، لكننا علينا ان نتعلم ثقافة الحقيقة، وفتح مغالق التعصب والأحقاد، سواء اتفقنا معه عقائديا وفكريا، وعلينا ان نحاكم افعاله، لا توجهاته الحزبية، والا سنكون في مصيدة التعصب، وقتل الرأي الآخر الذي ندعو خصومنا اليه لاحترامه. فالرجل تميز بخصائل نادرة، هدوء الشخصية والنفس الطويل في التعامل مع الاحداث الكبيرة، وهما موضع خلاف الشعب والقادة، فالبعض يراهما سلبية والبعض الاخر إيجابية، وهذه الرؤية تبدو منطقية إذا حللت من خارج المشهد السياسي كمراقبين، لكن المشهد الداخلي الملغوم بالصراع والهيمنة وتدخلات الدول تحتاج الى الصبر والحذر والتأني من اجل تقليل الخسائر. وكما هو معروف فأن العبادي جاء على أنقاض عراق مهدم بنية وتنظيما، واقتصاد فاشل، وميزانية منهوبة وخاوية على عروشها، وانخفاض كبير في سعر برميل النفط، وحروب أهلية طائفية، وجيش ممزق يفتقد الى الحرفية، وفوضى مؤسسية ومجتمعية، وانفلات مرعب للسلاح، وعصابات للقتل والسلب تسرح في مدن العراق بدون رقيب وامن. فماذا يفعل الرجل امام كل هذه التحديات، وهي تحديات لها أولويات أهمها هو تحرير الأرض من داعش، وخفض منسوب الطائفية، وإدارة الازمة المالية الطاحنة التي كادت ان تفسل الدولة العراقية، وإيقاف التفجيرات اليومية في كل البلاد، وخاصة العاصمة بغداد من اجل ان يتمتع المواطن بالأمن.

كان الشعب يريد ان يكون العبادي سريعا في الحزم واتخاذ القرارات، وهو محق في مطالبه بعد عذابات السنين الطويلة من الافقار والتدمير والقتل والفساد، لكن الواقع السياسي اعقد بكثير مما يتصوره المرء، والعصا السحرية لا تستجيب للمطالب، ورفع السيوف وقتال الآخر لم تكن مجدية في دولة عميقة تتشابك فيها المصالح والمغانم، وتحاك من داخلها المؤامرات والتحالفات بطريقة سرية، وهي بالتالي دولة لا تسمح للآخر بالتغريد خارج سربها، وهذا هو التحدي الأول الذي كان امام العبادي، وهو التحدي المزدوج، ان يحارب داعش وتنظيماته،وداعش الدولة العميقة ،ومؤسساتها السرية التي تعوق تنشيط أفعال العبادي ،وتقليص نفوذه ،ومنعه من فتح الملفات القديمة ،لعل ابرزها ملف الفساد.

منجزات العبادي

فالرجل من خلال ولايته الأولى انجز الكثير، ما لم يستطع غيره من إنجازه في السنوات الماضية. بل انه أضاف افعالا تستحق الثناء والتقدير، لعل أهمها انه أعاد ثلث الأراضي من قبضة تنظيم داعش الإرهابي، بعد ان أهدى الآخرون قبله هذه الأراضي بمسرحية ساذجة وممنهجه، مثلما ادار المعارك بحرفية عسكرية دون ضجيج ومزايدات، وبهدوء يحسد عليه، مثلما أعاد للجيش العراقي هيبته وحرفيته المعروفة عنه، حتى صار مع الأسف لبعض الجهات خطرا على وجودهم واجنداتهم السرية، بعد ان كانوا يحاولون اضعافه لحساب تنظيماتهم المسلحة. كما ان الرجل أطفأ الاحتقان الطائفي الذي كان لسنوات سرطانا مجتمعيا، وأسس دعامة قوية للسلم الاجتماعي، بعد ان كان السياسيون يحقنون المجتمع بلقاحات ملوثة بالطائفية والتعصب والكره. فأعاد الامن للمدن بعد ان أصبحت مزارع للموت والتفجيرات والاحقاد، حتى كاد المواطن ييأس من حال بلده الأمني.

يكفي اليوم تذكير العباد، ومشكلتنا ان ننسى بسرعة، ان العبادي عندما استلم الولاية الاولى كان البلد في خبر كان، وكل شيء فيه في الهاوية، فلا تنظيمات حكومية تستجب للعمل، ولا مدن تبتهج بأفراحها، ولاعباد يتجولون في مدن الخراب، والكل ينتظر قدره وموته. كانت مدن العراق كلها منكوبة بالخراب والحزن. ولم تكن الحياة بها الا خربة في ظلمتها ووحشتها وفقرها!

فما الذي حدث للولاية الثانية، وما الذي ابعدها عن العبادي، وهو صاحب كل هذه المنجزات التي لو قارناها مع قبله، لكان الرجل اليوم هو صاحب الولاية الثانية بلا منازع؟ الجواب باختصار، لأنه حقق المنجزات التي كانت مليئة بالألغام والمصالح المتشابكة، وكان لإيراد لها ان تنتهي بهذه السرعة، الابعد تحقيق المصالح والأهداف. ولنتذكر ما جرى في عمليات محاربة داعش، وقراءة ما قيل وكتب، لأن هناك كانت أجندات خارجية وداخلية معا. كانت الولايات المتحدة الامريكية لها أكثر من وجه في التعامل مع داعش، لأن داعش كما اعترفت وزيرة الخارجية الاميركية السابقة هيلاري كلينتون في كتابها (خيارات صعبة)، بأن (الادارة الاميركية قامت بتأسيس مجاميع داعش لتقسيم منطقة الشرق)، مثلما كانت أداة لتفتيت الدولة العراقية، وأضعاف الجيش، وتفكيك المجتمع طائفيا وقوميا ودينيا. فقد كانت تصريحات قادة الجيش الأمريكي تؤجج المواقف، وتصنع الحروب النفسية بهدف زرع اليأس في نفوس أصحاب القرار العراقي، مثلما كانت تدعمهم تحت مسميات(الخطأ) من خلال رمي الأسلحة والمؤن عليهم، وضرب الجيش إذا اقتضى الامر في حالة حمايتهم، بل انهم نقلوا مقاتليهم وعوائلهم من الموصل بطائرات هليكوبتر لإنقاذهم من الجيش العراقي. وكانت الماكنة الدعاية الامريكية تعمل باستمرار لزرع الخوف واليأس من خلال تقاريرهم الإعلامية، مثلما كانت تصريحات قادة الجيش الأمريكي تدعم هذه الماكنة بالتصريحات التي تجعل معركة الموصل، وكأنها معركة صعبة ومصيرية تدوم لعشرات السنين. واعتقد ان حسم تحرير الموصل لعدة أشهر كانت ضربة للاستراتيجية الامريكية، رغم وجود التحالف الدولي المساند للمعركة، ولكنه تحالف لذر الرماد في العيون كما يقال!

تحديات داخلية وخارجية

من هنا بدأ المخطط الأمريكي يعيد حساباته بالعبادي الذي كان يعتقد انه رجل ضعيف، لا يقوى على إعادة العراق الى عافيته، لأن السياسة الامريكية لا تريد دولة قوية وديمقراطية، وانما دولة فاشلة مقسمة، ينخر فيها الفساد والطائفية، مثلما لا تريد قادة أقوياء ووطنيين! بالمقابل كانت هناك معركة داخلية من نوع جديد، هي معركة المصالح واثبات الوجود، فقد كانت الدولة العميقة تحاول عرقلة جهود العبادي وافشاله، لأهداف شخصية، ومنعه من تسيد المشهد العراقي كشخصية محرر ومنتصر، بسبب عقد الفشل والاخفاق والخسائر التي مني بها السابقون. كما بدأت تتعمق فكرة التناحرات السياسية، وثقافة الصيد في الماء العكر، لخلق الازمات بين العبادي وبعض قوى الحشد من جانب، والحشد والجيش من جانب آخر. وحاولت هذه الدولة برموزها تأزيم المواقف، وافتعال الازمات، بهدف تشويه صورة العبادي، واخراجه من منطقة المرشحين، ومنعه من الحصول على الولاية الثانية. وهذا ما حدث في افتعال او استثمار تظاهرات البصرة، بعد ان كان مرشحا قويا للولاية الثانية. ويبدو ان التظاهرة تحمل الغازا في توقيتها واساليبها ومطالبها، واستغلالا لحاجات الناس، وكبتهم النفسي، وتفجير غضبهم. وهذا لا يعني نقد التظاهرة، فهي حق من حقوقهم الدستورية، لكنها استثمرت بطريقة ممنهجة وفق سياقات التحريض والاعتداء، حتى ان المتظاهرين شعروا بوجود مجموعات كانت هدفها التخريب، وتغيير مسارها بفعل فاعل. لذلك بدأت نغمة (الاستقالة) تأخذ طريقها في الحضور السياسي، وبدأت معها تحالفات من نوع آخر بين سائرون والفتح، وانعقاد جلسة للبرلمان حول البصرة التي اتخذت مسارا آخر، هي محاكمة العبادي بطريقة ذكية، بعد سلسلة من المصائد والمكائد انتهت بنهاية سريعة وغير متوقعة للولاية الثانية.

وهكذا تحالف الاقربون على العبادي، مثلما انسحب الأصدقاء الامريكان من ترشيحه، بعد ان وصلتهم رسالة واضحة بأن نفط البصرة مهدد بالاحتراق، ولابد من استعجال الترشيح للرئاسات الثلاثة، وبالأخص رئاسة مجلس الوزراء، وهكذا استطاعت إيران ان تحقق ما تريده في إيجاد رئاسات تتناغم مع مصالحها، وتثبت انها اللاعب الرئيسي في العراق.

نهاية المفاجأة

اما العبادي الذي خانته تجربته السياسية، وفنون اللعبة ومكائد الغدر، فلن يكن يتوقع هكذا سيناريوهات مفاجئة. وكان يستعد للولاية الثانية، بعد ان اوقعوه في مصيدة سياسية، اشتركت فيها دول وتحالفات وأصدقاء، وربما ينتهي به المطاف الى استيزار وزارة سيادية، او منصب كبير في الدولة، إذا وافق عليها. لكن السر الكبير الذي بقي لغزا هو إصراره على البقاء في حزب الدعوة، وعدم رغبته الحفاظ على استقلاليته، رغم الدعوات الكثيرة من الشعب والمنظمات والأحزاب والدول.

وربما كانت هذه الاستقلالية تحقق له النجاحات الكثيرة على الصعيد الشعبي والانتخابي. ومع ذلك ننتظر ما يكشفه لنا في قادم الأيام من مفاجآت غير التي ذكرتها، تلوي لها الاعناق وتخرس امامها كل الالسنة!

□ أكاديمي واعلامي

نحو برنامج للحكومة المقبلة للنهوض بالعراق

أ.د. همام راضي الشماع
اربيل

الاقتصاد المزدهر اساس الاستقرار السياسي والاجتماعي ، تلك هي الحقيقة التي لا يجوز تجاوزها

برنامج النهوض بالاقتصاد العراقي

تعريف معنى النهوض بالاقتصاد العراقي : توفير الاحتياجات الرئيسية لدوران عجلة الاقتصاد المتمثلة بما يلي:

1- الكهرباء لتغطية احتياجات الصناعة والزراعة وبما يؤمن إعادة تشغيل هذه القطاعات وكذلك تامين حاجة الاستهلاك المنزلي لعموم العراق

2- تامين احتياجات العراق من المياه سواء من الإطلاقات المائية أو من تحليه مياه البحر او المياه الجوفية لتغطية الاستهلاك البشري واحتياجات الزراعة وإعادة تدوير المياه الثقيلة لتغطية احتياجات الزراعة الى جانب الأنهار ومياه التحلية

3- تامين شبكة اتصالات الكترونية فعالة

4- إعادة تأهيل شبكات المواصلات من طرق برية وسكك حديد ومطارات وموانئ

5- إعادة النظر بالروتين الحكومي وتبسيط انجاز المعاملات تمهيدا لإنشاء الحكومة الألكترونية

6- توفير تعويضات مالية وقروض لأصحاب المساكن المتضررة من داعش والحروب المحلية

7- نشر شبكة كاميرات مراقبة في شوارع المدن العراقية مربوطة بمراكز مراقبة أمنية سريعة التدخل لتوفير الأمن والشعور بالراحة النفسية

8- تغطية احتياجات مدن وقصبات العراق بحاجته من المدارس والمستشفيات والمستوصفات والمراكز الطبية

تعتبر الفقرات اعلاه العمود الفقري للنهوض بالاقتصاد وليس لنقل الاقتصاد العراقي الى مصاف الاقتصادات المتطورة. فانجاز الفقرات الثمانية اعلاه سيجعل العجلة الاقتصادية تدور لتبأ بتوليد النمو المستدام بال تماد على القدرات الذاتية وليس على ايرادات النفط وعلى دور الحكومة

ولا شك بان تنفيذ وتطبيق هذا البرنامج الحكومي هو حمل ثقيل على الحكومة القادمة خصوصا بسبب متطلباتة التمويلية الثقيلة والهائلة خصوصا ان ايرادات النفط منفقة مسبقا في كل الموازانات التي ستعد لسببين الاول هو ضخامة فقرة الرواتب والرواتب التقاعدية وثانيا بسبب ارتفاع الكلف التشغلية الاخرى . ومن الواضح ان الفقرة الاولى غير قابلة للتخفيض بسبب الضغوط الاجتماعية الهائلة التي تترتب عليها . اذا فالبرنامج الحكومي وتطبيقه سيكون رهن توفير التمويل اللازم له والذي نقدره على النحو التالي

الفقرة	الكلفة التقديرية مليار $	الفترة التي يحتاجها الانجازشهر
توليد وتوزيع الكهرباء	20	12-6
تحلية المياه تكلفة تشغيلة لتحلية .05 مليار م مكعب لمدن الجنوب	1.2	12-6
الكلفة الرأسمالية لإنشاء 10 محطة تحلية	0.5	12
تأهيل طرق برية متضررة 500 كم طول	0.8	6
استكمال نواقص المطارات	0.5	6
تاهيل السكك الحديد القائمة 1000 كم طول	5	12
شراء عربات مسافرين ونقل للقطارات	0.5	3
تطوير الموانئ القائمة	20	36
تعويضات مالية لأصحاب المساكن المتضررة لحوال 1.5 مليون اسره بمعدل خمس وعشرون مليون دينار	37.5	48
قروض عقاري لأصحاب المساكن المتضررة 1.5 مليون اسره بمعدل 30 مليون	45	48
نشر شبكة كاميرات مراقبة	2	24
بنارس ومستشفيات ومراكز صحية	20	48
المجموع حوالي 153 مليار $	153 مليار	

يمكن توزيع هذه المبالغ على الفترة الزمنية وكما يلي:

الستة اشهر الاولى 30 مليار دولار

الستة اشهر الثانية 30 تقريبا

المتبقي من اصل 153 مليار وهو 93 مليار سيوزع على ثلاث سنوات المتبقية من عمر الحكومة بمعدل سنوي قدره 31 مليار

طبيعي ان ما تقدم هو تقديرات قد تزيد او تقل في التطبيق الواقعي ولكن المهم فيها امران الاول انها تحدد المجالات التي تشكل مفاتيح النهوض بالاقتصاد والثاني انها تشخص ضخامة الأحتياجات التمويلية الامر الذي يستوجب وضع برنامج موازي لبرنامج النهوض ، لتوفير التمويل. فالموازنات المالية منذ 2014 كانت في حالة عجز

البرنامج الحكومي لتوفير التمويل لبرنامج النهوض بالاقتصاد العراقي للأربع سنوات القامة من عمر الحكومة

1) تقليص الرواتب العليا بتقليص الفرق بين ادنى واعلى راتب في الدولة بما في ذلك المخصصات بما لا يزيد عن عشرة اضعاف ويشمل ذلك جميع الموظفيت بما في ذلك الرئاسات الثلاث على ان تستثنى من ذلك المخصصات التي يتطلبها عمل هذه الرئاسات

2) تقليص الامتيازات التي يحصل عليها كبار الموظفين كالسيارات والحمايات ومخصصات السكن والإيفادات والعلاج على نفقة الدولة لتقتصر على

a- الرئاسات الثلاث خمس سيارات وعشرة حمايات ودار سكن واحدة

b- الوزراء ومن بدرجاتهم والنواب سيارة واحده وخمسة أفراد حماية بالتناوب ومخصصات ايفاد لا تزيد عن 500 $ لليوم الواحد والسفر بدرجة رجال الأعمال

c- وكلاء الوزارات والمدراء العامين بدون حماية بدون سيارات حكومية يستخدمون سياراتهم الشخصية مع سائق حسب رغبتهم على ان تخفض مخصصات الأيفاد والسفر الى 300 $ والسفر بالدرجة السياحية

3) تقليص عدد السفارات واقتصارها على البلدان ذات الأهمية السياسية للعراق وتقليص عدد الموظفين الدبلوماسيين بما لا يزيد عن ثلاثه وتقليص عدد الموظفيت الاداريين الى اربعة كحد اعلى بما في ذلك المحاسب والاعتماد على الموظفين المحلين لسد الاحتياجات الضرورية

4) رفد انظمة الكمارك والضريبة بتقنيات الكترونية متطورة بهدف السيطرة على الفساد داخل هاتين المنظومتين لرفع مداخيل الكمارك والضريبة

5) ابرام اتفاقات مع منظمات تمويل دولية ودول لتقديم قروض لتمويل قطاع الكهرباء وقطاع الماء وكذلك لدعم جهد الحكومة في تمويل إعادة إعمار المدن المحررة

6) اصدار وطرح صكوك اسلامية للتداول في سوق العراق للأوراق المالية

7) نقل افواج وسرايا الحمايات الشخصية المستغنى عنها للمهام الأمنية وبما يعزز الأستقرار الأمني في كل انحاء العراق

8. إطلاق حملة لتقليص العطالة المقنعة في احهزة الدولة بالعمل على رفع انتاجية القطاع الحكومي وتقليص الهدر في الموارد المالية

نعتقد ان هذه الإجراءات قد توفر التمويل المطلوب لبرنامج النهوض بالاقتصاد العراقي ونود التأكيد هنا مرة اخرى أن تدوير عجل الأقتصاد والذي سيوفر عبر هذا لبرنامج العديد من الوضائف سواء بطريقة مباشر أو غيرمباشرة سيخلق حالة من السلم الأجتماعي والتي تنعكس بدورها على النظام السياسي وحالة المحاصصة والتخندق الطائفي حيث سيتخلى الشعب تدريجيا عن الزعامات التي حقت الطائفية والفرقة المجتمعية

المخدّرات آفة تنخر العقول وتنهك الإقتصاد

حسام خوام آل يحيى
ديالى

المصدر: تقرير الأمم المتحدة للمخدرات لعام 2017 الصادر في أيار/ مايو 2017

لم يعد سراً- ومع شديد الأسف- أن العراق أصبح واحداً من أهم ممرات تجارة المخدرات الدولية التي تقودها شبكات دولية محترفة في الأعوام التي أعقبت الانفلات الأمني الذي مر به البلد بعد العام 2003. وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها الأجهزة الأمنية بجميع صنوفها لمحاربة تلك التجارة التي تعاظمت واتسعت بشكل مخيف في الآونة الأخيرة إلا إن الوقائع الملموسة على أرض الواقع تشير إلى استمرار تدفق المواد المخدرة للبلد سواءً لتوزع داخلياً من خلال شبكات محلية أو تكمل تلك المواد طريقها لتعبر الحدود لدول أخرى. وهذه المعلومات دقيقة وموثقة ,ففي تقرير أعده مكتب المخدرات ومتابعة الجريمة التابع لمنظمة الأمم المتحدة أكد فيه إن 3من بين كل عشرة شبان عراقيين هم من مدمني المواد المخدرة ومع كل الأسف. إن هذه الإحصائية الرسمية, والصادرة من مكتب تابع لمنظمة الأمم المتحدة ,وتلك النسبة المخيفة التي أشار إليها التقرير المذكور إذ تؤشر مدى خطورة واستفحال تلك الظاهرة الخطيرة في بلدنا الحبيب. وقبل أن نرمي باللوم على الجهات الحكومية في ما آلت إليه المشكلة في البلد واستفحالها لهذا المنحى الخطير علينا أولاً أن نكون منطقيين وأن نبين الأسباب الحقيقية التي ساعدت تعاظم تجارة المخدرات في البلد وخروجها عن السيطرة: ويمكن أن نوجز تلك الأسباب الكثيرة بثلاثة أسباب رئيسية يضاف لها أسباب أخرى ساعدت هي الأخرى في انتشار تلك التجارة الهدامة في العراق. أما الأسباب الثلاثة الرئيسية فهي:

أولاً- انشغال القوات الأمنية ببسط الأمن والسيطرة على الجماعات المسلحة التي عبثت بأمن البلد بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وعدم توفير المعدات الحديثة لكشف المواد المخدرة الداخلة عبر المنافذ الحدودية والمطارات والموانئ العراقية.

ثانياً- عدم مواكبة التشريعات العراقية المجرمة لتجارة المخدرات لتشريعات الدول الأخرى واقتصارها على قوانين قديمة قد تصل أقصى عقوباتها للحبس البسيط للمتاجرة على العكس من معظم بلدان العالم التي شددت من تلك العقوبات لتصل حتى للإعدام والسجن مدى الحياة.

ثالثاً- ضعف الدور التوعوي لمخاطر المواد المخدرة ,والذي يجب أن تنهض به مجموعة معينة من مؤسسات الدولة بتنسيق مسبق وتحت سياسة موحدة لتحقيق الهدف المنشود من تلك الحملات التوعوية التي أثبتت في بلدان أخرى نجاحها في محاربة آفة المخدرات بأوقات قياسية.

تعاظم الظاهرة

هذا بالإضافة إلى أسباب أخرى كما أسلفت قد تكون عوامل مساعدة لتعاظم ظاهرة تعاطي والإتجار بالمخدرات في بلدنا الحبيب نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

أ -تسرب الأطفال من المدارس وانخراطهم للعمل في الورش والمعامل ,أو تشردهم نحو الشوارع بعيداً عن رقابة ذويهم البالغين.

ب -انعدام وجود رقابة حكومية فعالة على وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي التي تحرض علناً على تعاطي وتداول المواد المخدرة مثل ما نرى في الأفلام والمسلسلات وبعض من مواقع التواصل الاجتماعي التي تصور للمتلقي بأن المواد المخدرة هي طريق الخلاص الأمثل لجميع المشكلات.

ت -قلة مراكز تأهيل الشباب واقتصارها على محلات ومقاهي تجارية هي بالأصل بؤر نشيطة من بؤر التشجيع على تجارة وتعاطي المخدرات مثل مقاهي النركيلة وصالات الألعاب الإلكترونية.

لذا فأن على الحكومة العراقية أن تقف وقفة جادة لمحاربة تلك الآفة البغيضة التي تغلغلت في البلد وتبذل مزيداً من الجهد لأبعاد خطرها عن شباب البلد وفتيانه بمزيد من الدعم للأجهزة الأمنية المختصة بمكافحة المخدرات ,كما وعلى مجلس النواب العراقي أن يضطلع بدورة هو الأخر في تشريع قانون موحد أو تعديل التشريع النافذ تكون فيه عقوبة المتاجرة وتعاطي المواد المخدرة شديدة ورادعة مثل بقية دول العالم وصولاً إلى عراق خالي من المخدرات قبل أن تتفاقم المشكلة أكثر وتخرج عن نطاق السيطرة والمعالجة. ولات حين مندم.